

قامت بجولة ميدانية مع نظيرتها العمانية في مركز تقويم الطفل ومبنى الأحداث الجديد بالصليبية

وزيرة الشؤون: تعزيز التعاون الخليجي في مجال الرعاية الاجتماعية أولوية مشتركة



وزيرة الشؤون مع وزيرة التنمية العمانية خلال الجولة الميدانية

هذه الزيارة تأتي ضمن الجهود المشتركة لتبادل الخبرات والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة التزاماً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات الطفولة والأسرة والتنمية الاجتماعية. بدورها، أشادت وزيرة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان د. ليلي النجار وفق البيان بالمستوى المتميز لهذه المنشآت والخدمات المقدمة مؤكدة أهمية تعزيز التعاون الخليجي لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية.

من جانب آخر، قامت وزيرة الشؤون الاجتماعية لشؤون الأسرة والطفولة، د. أمثال الحويشة، بزيارة تفقدية لمبنى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة. وهدفت الزيارة إلى متابعة سير العمل والتأكد من جودة الخدمات المقدمة. وخلال الزيارة، أكدت الحويشة على أهمية تحسين جودة حياة ذوي الإعاقة، مشددة على أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وشركاء في بناء المستقبل.

تأتي هذه الزيارة في إطار جهود وزيرة الشؤون المتابعة وتطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وضمان تقديم أفضل الخدمات لهم.

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة أمثال الحويشة أهمية تعزيز التعاون الخليجي وتبادل الخبرات وتطوير البرامج المشتركة في مجال الرعاية الاجتماعية.

جاء ذلك في تصريح للحويشة نقله بيان صحفي صادر عن الوزارة عقب قيامها بجولة ميدانية مع وزير التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان الشقيقة د. ليلي النجار لزيارة مركز تعليم وتكوين الطفل ومبنى الأحداث الجديد في منطقة الصليبية.

وأوضحت الحويشة أن الجولة هدفت إلى استعراض البرامج والخدمات المقدمة في مركز تعليم وتكوين الطفل الذي يعد من المراكز الرائدة في تشخيص صعوبات التعلم وتقديم برامج متخصصة لبطئي التعلم وذوي الاضطرابات التعليمية بما يساهم في تعزيز قدرات الأطفال ودعم مسيرتهم التعليمية.

وأضافت أن الجولة تضمنت زيارة مبنى الأحداث الجديد الذي يتميز بتصميمه الحديث وببنية متكاملة التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأحداث من خلال برامج اجتماعية ونفسية مشيرة إلى أن

في اجتماع ترأسه النائب الأول

«اللجنة العليا» تقرر سحب وفقد الجنسية من 3043 حالة



الجهاز المركزي



الشيخ فهد اليوسف

"الجهاز المركزي" يدعو المسحوبة جنسياتهم لمراجعة الجهات الحكومية لاستخراج شهادة براءة الذمة

وفقا للمادة السابعة. كما قررت اللجنة سحب الجنسية الكويتية وفقا للمادة "13" فقرة "4" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م "مادة ثامنة" وتعديلاته وعددهم "2863" حالة ينتمون إلى 54 دولة مختلفة.

على صعيد متصل دعا الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية المسحوبة جنسياتهم وفقا للمادة

كاذبة "تزوير" وممن يكون قد اكتسبها معهم بطريق التبعية وعددهم "164" حالة الحاصلين عليها وفقا للمادة الأولى. وأشار البيان إلى سحب الجنسية الكويتية وفقا للمادة "13" فقرة "1" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته غش وأقوال كاذبة "تزوير" وممن يكون قد اكتسبها معهم بطريق التبعية وعددهم "16" حالة الحاصلين عليها

عقدت اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية اجتماعا أمس الخميس برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف والتي قررت سحب الجنسية الكويتية من "3043" حالة تهيدا لعرضها على مجلس الوزراء. وقالت "الداخلية" في بيان صحفي إن اللجنة قررت سحب شهادة الجنسية الكويتية وفقا للمادة "21 مكرر أ" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته غش وأقوال

بعد اكتشاف وجود 7 أعضاء في المطبعة السرية لديهم أبناء سيؤدون الاختبارات في المرحلتين

وزير التربية: إجراءات حازمة لضمان نزاهة امتحانات المرحلتين المتوسطة والثانوية



جلال الطبطبائي

إلغاء قرار تكليف أعضاء المطبعة السرية في 3 مناطق تعليمية خالفت اللوائح المنظمة للعمل فيها

أعلنت وزارة التربية عن اتخاذ الوزير سبيل جلال الطبطبائي إجراءات حازمة وشديدة بعد اكتشاف مخالفات جسيمة تتعلق بإدارة الامتحانات في المطابع السرية ودليل أعمال الكترول.

وأضافت الوزارة في بيان لها أن الوزير الطبطبائي قرر إلغاء قرار أعضاء المطبعة السرية المركزية بالكامل واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق المخالفين لضمان تحقيق العدالة وإلغاء جميع الامتحانات المطبوعة للمرحلة الثانوية المتعلقة بهذه اللجنة المخالفة.

وأوضحت أن الوزير قرر أيضا تكليف أعضاء جدد للمطبعة السرية المركزية واختبارهم بدقة وعناية وفق شروط صارمة مع الالتزام بلوائح الامتحانات وطباعة نماذج جديدة لامتحانات الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر القانوني مع الالتزام الكامل بالمعايير الفنية المحددة. وبيّنت أن من القرارات كذلك إعادة تشكيل أعضاء المطابع السرية في 3 مناطق

ضمن 18 ممارسة كبرى للصيانة في مختلف مناطق البلاد المشعان: بدء أعمال الصيانة الجذرية للطرق في محافظة الفروانية



نورة المشعان

في الفروانية بدأت في المناطق الأكثر تضررا فم الأقل مع وجود رقابة وإشراف ومتابعة على أعمال الصيانة فيما تتولى فرق عمل من وزارة الأشغال مراقبة تنفيذ أعمال الصيانة إذ تم تشكيل لجنة لاختيار المهندسين المشرفين بعد عمل اختبارات لهم للتأكد من إدارتهم. وشددت على ضرورة التنسيق وحل المواضيع العالقة الخاصة بأعمال صيانة الطرق مطالبة بسرعة إنجاز كل الأعمال بالجدية والكفاءة المطلوبتين وفق المواصفات الفنية المعتمدة والالتزام بالبرنامج الزمني المتعهد به.

ودعت الدكتورة المشعان أهالي المنطقة إلى الصبر والتعاون مع الجهات المعنية خصوصا مع وجود بعض الطرق التي سيتم إغلاقها خلال الفترة المقبلة لأعمال الصيانة مشددة على أن ملف صيانة الطرق وإصلاحها من أولويات القيادة السياسية.

وأشادت بالتوجيهات السامية لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد، ودعم سموهما مشاريع صيانة الطرق على طريق تحقيق ركيزة بنية تحتية متطورة ضمن رؤية "كويت جديدة 2035".

أعلنت وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان بدء أعمال الصيانة الجذرية للطرق في محافظة الفروانية ضمن العقود الجديدة للصيانة الجذرية لأعمال الطرق السريعة والداخلية في البلاد وتشمل 18 ممارسة كبرى لصيانة الطرق في مختلف المناطق بالمحافظات الست.

وقالت الدكتورة المشعان في تصريح صحفي أمس الخميس إن الوزارة بدأت أعمال الصيانة الجذرية للطرق في الفروانية مستهلة إياها بمظلة عبدالله المبارك حيث قامت الفرق المعنية بمعاينة المنطقة قبل إجراء أعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة لها.

وأضافت أن الفرق المعنية تقوم بأعمال الصيانة الحالية متمثلة بتنظيف خطوط الأمطار استعدادا لموسم هطولها ومنعا لأي تجمعات مياه في الطرق قد تعوق حركة المرور.

وذكرت أن أعمال الصيانة الجذرية للطرق في محافظة الفروانية تأتي بناء على توصيات سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في إطار حرص الحكومة على صيانة وإصلاح البنى التحتية في البلاد.

وبيّنت أن أعمال صيانة الطرق

إعادة طباعة نماذج امتحانات جديدة لجميع صفوف الثانوية لضمان تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص

تحديث اختبارات بعض صفوف المرحلة المتوسطة التي وجد فيها أقارب وأبناء من تم إلغاء تكليفهم

العدالة ومحاسبة كل من يثبت تورطه في هذه التجاوزات بما يحقق المصلحة العامة.

وأكدت حرص الوزير على المراجعة بشكل مستمر لأسماء أعضاء الكترول لضمان سير الامتحانات بانضباط كامل لا سيما فيما يتعلق بعمليات التصحيح ورفع الدرجات ورسدها لافتا إلى التزامه بإعادة بناء الثقة في النظام التعليمي.

كما أشارت إلى حرص الوزير على معالجة الملفات الشائكة في التربية والتي تأتي ضمن اهتماماته وعلى رأس أولوياته وعزمه على تطوير عملية وآلية الامتحانات بما يواكب المستجدات الحديثة ويضمن مخرجات تعليمية تعكس المستوى الحقيقي للطلبة وتدعم مستقبل التعليم في البلاد.

الدرجة الأولى لأعضاء آخرين في 3 مطابع سرية تابعة للمناطق التعليمية المشرفة على طباعة امتحانات المرحلة المتوسطة وهو ما يمثل خرقا للوائح المنظمة للعمل في هذا الشأن.

وأشارت إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار حرص الوزارة على نزاهة العملية التعليمية وضمان تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين وبعد إجراء مراجعة دقيقة لكافة البيانات المتعلقة بأسماء أعضاء الكترول والمطابع السرية المركزية والمطابع السرية في المناطق التعليمية.

وشددت على عدم التهاون مع أي تجاوزات تمس العملية التعليمية إذ سيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية بحق المخالفين لضمان تحقيق

بسلاسة ووفق الخطط المقررة.

وأفادت الوزارة في بيانها بأنه بعد مراجعة شاملة ودقيقة قام بها الوزير على أسماء أعضاء الكترول والمطبعة السرية المركزية بالإضافة إلى المطابع السرية في المناطق التعليمية إذ تبين وجود صلة قرابة من الدرجة الأولى لسبعة أعضاء في المطبعة السرية المركزية المسؤولة عن طباعة امتحانات المرحلة الثانوية ولديهم أبناء سيؤدون الامتحانات في صفوفها وذلك من أصل 17 عضوا في لجنة المطبعة السرية المركزية ما يمثل انتهاكا صريحا لمبادئ العدالة ومعايير النزاهة والحيادية المنصوص عليها في دليل أعمال الكترول.

وأضافت أنه تبين كذلك اكتشاف صلات قرابة من

تعليمية واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية ضد المخالفين وطباعة امتحانات جديدة في بعض صفوف المرحلة المتوسطة التي وجد فيها أقارب وأبناء من تم إلغاء تكليفهم بالمطبعة السرية التابعة للمنطقة.

وذكرت أن من القرارات تعزيز الرقابة على لجان الامتحانات في جميع الصفوف وإصدار تعليمات صارمة تمنع انضمام أي مراقب أو رئيس لجنة لديه أقارب من الدرجة الأولى ضمن الطلبة المتحنيين وتوقيع ذلك بموجب "دليل الامتحانات"

إقرار وتعهد إضافة إلى توجيه القطاعات المختصة بالامتحانات بإنجاز الأعمال الموكلة لهم بسرعة ودقة مع الالتزام بإجراء الامتحانات لكل الصفوف الدراسية في موعدها دون تغيير وضمان سيرها

«الخدمة المدنية»: ترشيح 3568 مواطنا ومواطنة للعمل لدى الجهات الحكومية

الاحتياجات الوظيفية لجهات حكومية أخرى تختلف عن التي تم ترشيحهم لها سابقا، ودعا الديوان المرشحين في دفعة اليوم لمراجعة جهة العمل التي رشحوا لها مباشرة دون الحاجة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية.

وأوضح أن المتبقين من الراضين الذين لم يترشحوا في دفعة اليوم والبالغ عددهم 570 شخصا وذلك المستويات التعليمية والتخصصات العلمية وذلك وفقا لاحتياجات الجهات الحكومية من الوظائف تنفيذًا لخطة التوظيف الشاملة.

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الخميس ترشيح دفعة جديدة بلغ عددها 3568 مواطنا ومواطنة من المسجلين بنظام التوظيف المركزي حتى فترة التوظيف رقم 88 الذين قاموا برفض الجهات المرشحين لها لمرة واحدة أو

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الخميس ترشيح دفعة جديدة بلغ عددها 3568 مواطنا ومواطنة من المسجلين بنظام التوظيف المركزي حتى فترة التوظيف رقم 88 الذين قاموا برفض الجهات المرشحين لها لمرة واحدة أو



ديوان الخدمة المدنية